

«عابر» يمهد الطريق لأول عملة خليجية موحدة

الإمارات والسعودية تقودان المبادرة وتفتتحان المشاركة للدول العربية



عملة توحد جهود الرقمنة المالية

وأكد الخبير الاقتصادي المصري حسام الغابيش، أن الريال السعودي والدرهم الإماراتي، أقرب العملات الخليجية، من حيث القيمة عند تقييمهما بالدولار أو اليورو، ويضمن هذا التناغم في سعر العملة نجاح العملة الرقمية المرتقبة بين المصرفين المركزيين للدولتين. وأوضح لـ «العرب»، أن تلك الخطوة تمهد بشكل عملي لطرح عملة خليجية موحدة، لكن بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون، مثل الكويت وسلطنة عمان، تريد تقسيم عملتها، بمعنى تقسيم الدينار الكويتي على سبيل المثال إلى 10 دنانير دون المساس بالقوة الشرائية للعملة، كي تتواءم العملات كلها مع نظيرتها الأجنبية.

وتعزز المصالحة الخليجية التي تمت مؤخرا بين الرباعي العربي، الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، مع قطر، من سرعة دفع العملة الرقمية للخروج إلى النور، مع الاتجاه العالمي للاعتماد على العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية. وتماشيا مع هذا التوجه بات من الضروري وجود عملات رقمية تغطيها البنوك المركزية في المنطقة العربية، حتى لا تخرج من هذا السياق، لأنها تمنحها التقييم السليم بدلا من العملات الافتراضية التي تتداول عبر المنصات بعيدا عن الرقابة. ويغير هذا التوجه الذي قادته أكبر مؤسسات في المنطقة العربية، ويجعلها منطقة جذب مهمة لرؤوس الأموال الساخنة التي تقصد الدول سريعة العائد على رأس المال، فضلا عن تعزيز مناخ الاستثمار من خلال سرعة التحويلات النقدية دون قيود.

في نفس السياق، أطلقت الصين برنامجا تجريبيا لليوان الرقمي، بحيث يتم تعميمه بشكل واسع النطاق في التعاملات، ويعد اعتماد صندوق النقد الدولي لليوان الصيني دعما كبيرا لليوان الرقمي. وأدرج الصندوق قبل أربع سنوات اليوان الصيني ضمن وحدات حقوق السحب، ويسمح هذا الإبراج للدول أعضاء الصندوق الاقتراض باليوان. ويطلق على العملات الرقمية الجديدة التي تصدرها البنوك المركزية «العملة الرقمية المركزية»، فإضافة كلمة المركزية لها تضمن أنها عملة معترف بها بين البنوك المركزية بخلاف العملات الافتراضية الأخرى والتي لا تعترف بها الكثير من الدول ويصل عددها لنحو 4026 عملة حول العالم.

وكشفت نتائج أبحاث «ساما» السعودي ومصرف الإمارات المركزي عن أن تجارب مشروع «عابر» جاءت متوافقة مع نتائج التجارب المماثلة التي تركت بشكل خاص على دراسة الانعكاسات التي تترتب على أدوات السياسة النقدية واستقرار القطاع المالي، وتأثير الاحتمالات الفنية المختلفة على الأطر التنظيمية، والقطاع المصرفي بشكل عام.

يمهد المشروع الخليجي «عابر» الطريق مجددا لإصدار أول عملة عربية رقمية بين البنوك المركزية في المنطقة العربية، لتتبع النقود الإلكترونية في تحقيق حلم العملة الموحدة التي فشلت في تحقيقها النقود الورقية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دشّن مصرف الإمارات المركزي والبنك المركزي السعودي «ساما» أولى لبنات العملة الرقمية الموحدة من خلال مشروع «عابر» كمبادرة مُبتكرة تعد من أوائل التجارب عالميا على مستوى البنوك المركزية في هذا المجال. وتستخدم العملة الرقمية الجديدة بشكل مباشر في تنفيذ التحويلات المالية بين البنوك في البلدين بشكل يضمن تقليص مدة إنجازها وتخفيض تكلفتها. ومن خلال هذه العملة يمكن تعزيز عمليات التبادل التجاري وضمان سرعة تدفق رؤوس الأموال بشكل أكثر كفاءة، ما يدعم نشاط حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

وتحتل العملة الرقمية التي يتم إصدارها من البنكين المركزيين بغطاء نقدي كامل، وتستخدم من قبلهما والبنوك المشاركة في المبادرة كوحدة تسوية لعمليات البنوك التجارية. ويضمن غطاء العملة الرقمية الجديدة من جانب البنكين المركزيين في الإمارات والسعودية قوة العملة، بخلاف العملات الافتراضية التي يتم التداول عليها في أسواق تجارة العملة دون غطاء نقدي لها ومن أشهرها «بتكوين».

وسمح البنكان المركزيان في كل من الإمارات والسعودية للبنوك المركزية الأخرى بالانضمام إلى المبادرة، بما يفتح المجال أمام البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة الأخرى للانضمام إلى مشروع «عابر» تحت مظلة العملة الرقمية التي لم يتم تسميتها حتى الآن.

ويحق «عابر» حلم العملة الخليجية الموحدة لأول مرة منذ تدشين مجلس التعاون عام 1981 في اجتماع أبوظبي، بحضور قادة الإمارات والسعودية والكويت والبحرين وسلطنة عمان وقطر. وحظي مشروع الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس، إلا أن جميع المبادرات التي طرحت لم تحضر نقدا ملموسا لتحقيق حلم الوحدة النقدية. وتوقع المحلل الاقتصادي أحمد معطي، أن يلقى مشروع العملة الرقمية بين بنكي الإمارات والسعودية المركزيين، انتشارا كبيرا ومشاركة بلدان خليجية أخرى.

مدخرات العزل تزيد من زخم سوق الطرح الأولي في السعودية

أموال المستثمرين المتراكمة تتسابق للاكتتابات العامة

عاد الزخم إلى سوق الأسهم السعودي بعد أن شهد عزوف المستثمرين خلال ذروة أزمة كورونا بفعل المخاوف من ضبابية الاقتصاد، غير أن ذلك مكن من اندخار هذه الأموال في ظل تسابق المستثمرين على عمليات الإبراج في اكتتابات عاملة أولية ضخمة.

الرياض - تنتظر سوق الأسهم السعودية عامًا آخر من وفرة عمليات الإبراج في ظل الإعداد لطروح عامة أولية كبيرة في الوقت الذي يتطلع فيه المستثمرون لتخصيص أقداس من النقد الذي تراكم خلال جائحة فيروس كورونا. ويعد أن سلط إدراج قياسي لعملاق النفط أرامكو في أواخر 2019 حجمه 29.4 مليار دولار الضوء على سوق الأسهم في البلاد، حققت المملكة عائدات من عمليات طرح أولية بلغت 1.45 مليار دولار العام الماضي على الرغم من التداعيات الاقتصادية للجائحة. وفي ذات الوقت، وفقا لبيانات البنك المركزي فإن إجمالي الودائع في البنوك التجارية في المملكة زاد من نحو 1.8 تريليون ريال (479.88 مليار دولار) في 2019 إلى 1.94 تريليون ريال في ديسمبر 2020.

وتأثرت أسواق أسهم الخليج العام الماضي حيث أكد تقرير سابق تراجع أنشطة الاكتتابات في أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 93.5 في المئة خلال 2020 إلى 1.87 مليار دولار، في ظل جائحة كوفيد - 19، بجانب أن العام المقارن شهد اكتتاب أرامكو السعودية.

ورصد التقرير أن السعودية تصدرت المنطقة بنحو 4 اكتتابات بحصيلة 1.45 مليار دولار بنسبة 87 في المئة من إجمالي الإصدارات خلال العام الماضي. وتضمنت الاكتتابات السعودية كلا من شركة «سليمان الحبيب للخدمات الطبية» بقيمة 686.6 مليون دولار ثم سمو العقارية بنحو 48 مليون دولار وأمالك بـ115.9 مليون دولار وشركة بن داود القابضة بـ585.1 مليون دولار.

وتوقع التقرير أن تقود السعودية مجددا سوق الاكتتابات الأولية الإقليمية في 2021، حيث أعلنت هيئة السوق المالية في نوفمبر 2020 أنها تراجع أكثر من 15 طبا للإبراج سواء في السوق الرئيسية أو السوق الموازية «نمو».

وتأثرت الاكتتابات الأولية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط في ظل ارتفاع درجة المخاطر بعد الصدمة المزوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط والتي أثرت على الدول المصدرة للبتترول بالمنطقة.

وكانت تداعيات الوباء في دول الخليج أكبر بكثير من مجرد إلحاق الضرر بقاعدة الإيرادات والدخول الشهرية للأسر. وقد دفعت هذه الانعكاسات إلى اعتماد خطط تغيير هيكلية هائلة بطرق لم تأخذها خطط التنويع الاقتصادي في الحسبان. ويرى مراقبون أن آمال اللقاح المضاد لكورونا وعمليات توزيعه ستسرع تعافي سوق الأسهم، خصوصا في ظل حرص السعودية على التركيز على المشاريع الكبرى.

ومن المتوقع أن تواصل مستقبلا التركيز على المشاريع العملاقة التي تلت الانتباه مثل مشروع نيوم السعودي، وهي المدينة المستقبلية التي تقدر قيمتها بنحو 500 مليار دولار على البحر الأحمر.

مازن السديري
هانك سيولة أكثر في السوق وهذا طبيعي بعد أزمة كورونا

وقال مازن السديري رئيس الأبحاث لدى الراجحي كابيتال «بالتأكيد ثمة سيولة أكثر في السوق لكن هذا طبيعي بعد كوفيد إذ أن هناك المزيد من الدخل القابل للإنفاق لاستثماره».

وبحسب بيانات من المجموعة المالية هيرميس، فإن «أربع عمليات طرح أولى من أصل سبع شهدتها دول خليجية عربية في العام الماضي جرت في بورصة تداول السعودية وهي أكبر سوق أسهم في المنطقة بمتوسط حجم تداولات يومية يزيد عن ثمانية مليارات ريال في العام الماضي».

ولن يكون التوقيت أفضل لطرح الأسهم غير المرتبطة بالدولة الاقتصادية أو الأسهم الدفاعية، إذ يسجل القطاعان أداء يفوق سائر القطاعات الأخرى خلال الجائحة.

وكانت مجموعة الدكتور سليمان الحبيب للخدمات الطبية أكبر شركة في المنطقة تطرح أسهمها للتداول في العام الماضي وجمعت 698.6 مليون دولار من الطرح بينما جمعت بن داود القابضة السعودية لسلاسل المتاجر 585.1 مليون دولار.

وقال خالد الحصان الرئيس التنفيذي للسوق المالية السعودية (تداول) في تصريحات صحافية إن «العديد من الشركات السعودية احتاجت لجمع رأسمال بينما ساعدتها عمليات الإبراج على أن تصبح أكثر شفافية في ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات».

وأضاف «نرى أيضا الكثير من الاتصالات في ما يتعلق بطرح أولى عام بالفعل وبالتالي توقع أن يكون العام الجاري أعلى من العام السابق».

ويجري العمل حاليا على طرح عام أولى لشركة الخريف لتقنية المياه والطاقة بينما من المتوقع أن يتم إدراج



أرامكو تعزز الإيرادات رغم الوباء

قطاع الدواجن في الأردن يطلب الدعم من الحكومة

الكلية لمزارع الدواجن، كما تبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه المزارع 27.5 مليون طير، وعدد الطيور التي تتم تربيتها في المزارع العاملة 55 مليون طير، وعدد برصات مزارع الدجاج اللاحم 4972 برصا بمساحة إجمالية تبلغ 2.7 مليون متر مربع.

وواجهت كافة أجزاء القطاع الزراعي خلال العام الماضي صعوبات كثيرة بسبب جائحة كورونا، حيث تسببت في كساد أسواق الخرفان نظرا لقلّة الطلب وعزوف العديد من الأسر على اقتناء الأضاحي. وتراجع الطلب على السلع في الأسواق الأردنية بسبب جائحة كورونا بعد إغلاق الأسواق المحلية لأكثر من 50 يوما واقطاع جزء من رواتب الموظفين في القطاع الخاص وعلاوات القطاع الحكومي. وعلى مدار العقد الجاري نما اقتصاد الأردن بنسبة 2 في المئة سنويا بالمقوسط رغم تعرضه لصدمات إقليمية ودولية مطولة أبرزها أزمة اللجوء السوري.

لكن بإمكانها اتخاذ إجراءات كفيلة بمساعدة القطاع بجميع فئاته». وأضاف محسن أن «سعر طن الذرة والصويا ارتفع بنسبة 55 في المئة في الأشهر الثلاثة الأخيرة في حين بلغ سعر طن العلف 420 ديناراً»، لافتا إلى أن «الفترة الماضية شهدت استقرارا بالإسعار لوجود مخزون من هذه المواد في السوق المحلية بأسعار منخفضة».

وطالب المحسن بتخفيض العبء الضريبي على المستوردات من مدخلات الإنتاج كالعلف والذرة وكسبة فول الصويا التي تخضع لضريبة مقدارها 5 في المئة وكذلك الإضافات العلفية والأدوية البيطرية. وطالب كذلك بمعاملة الشركات العاملة في صناعة الأعلاف ومسالخ الدواجن كشركات عاملة في القطاع الزراعي، ما يتيح لها الاستفادة من قرارات الحكومة الأخيرة بتخفيض تجديد العاملين في القطاع لثلاثة أشهر. ودعا الحكومة للسماح للشركات العاملة في القطاع بتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وضمن

55 في المئة نسبة ارتفاع سعر طن الذرة والصويا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة

بشكل عام.

وأطلق البنك المركزي الأوروبي مؤخرا مشاورات عامة واختبارات سعيًا لاتخاذ قرار بشأن تدشين أول «يورو رقمي» لدول الاتحاد الأوروبي.

وأطلق البنك المركزي الأوروبي مؤخرا مشاورات عامة واختبارات سعيًا لاتخاذ قرار بشأن تدشين أول «يورو رقمي» لدول الاتحاد الأوروبي.

وأطلق البنك المركزي الأوروبي مؤخرا مشاورات عامة واختبارات سعيًا لاتخاذ قرار بشأن تدشين أول «يورو رقمي» لدول الاتحاد الأوروبي.

وأطلق البنك المركزي الأوروبي مؤخرا مشاورات عامة واختبارات سعيًا لاتخاذ قرار بشأن تدشين أول «يورو رقمي» لدول الاتحاد الأوروبي.

وأطلق البنك المركزي الأوروبي مؤخرا مشاورات عامة واختبارات سعيًا لاتخاذ قرار بشأن تدشين أول «يورو رقمي» لدول الاتحاد الأوروبي.